الفصل الثاني

قضية الفقر

الفصل الثاني

قضيــة الفقــر

تعريف الفقــر:

الفقر في اللغة يعنى: ضد الغنى، وذلك أن يصبح الإنسان محتاجاً، أو ليس له ما يكفيه. كما يعنى أيضاً العوز والحاجة، والمفـاقِرُ: وجوه الفقر، ويقال: سد الله مفاقره: أي أغناه.

ورغم هذا التعريف اللغوي، فإن المرء يحتار حينما يريد أن يعرف الفقر تعريفاً جامعاً مانعاً، وذلك لتغير طبيعة الفقر، وتفاعله مع الأمراض المجتمعية الأخرى كالجهل، والبطالة، والتأخر العلمي والتكنولوجي، والعادات والقيم السائدة في كل مجتمع، بالإضافة إلى أن طبيعة اختلاف المجتمعات تفرض اختلافاً على كل ما يمر به المجتمع من أحداث وأمور تتباين بين الشدة واللين فيما يتعلق بأثرها حسب طبيعة المجتمعات ذاتها، وحسب احتياجات الفرد فيها ومعدل كفايته.

كما يعتبر مفهوم الفقر مفهوماً مراوغاً، حيث تتعدد تعريفاته بتعدد الكُتَّاب والباحثين، وباختلاف الثقافات وبتنوع الإيديولوجيات الفكرية، فربما كان هناك فقراء بقدر ما توجد دلالات متعددة للكلمة، وبقدر عدد البشر وتوقعاتهم، فلغات العالم تتنافس مع بعضها البعض في عدد الكلمات التي تشير إلى ظروف الفرد المرتبطة بالمدركات المختلفة للفقر.

أما على أرض الواقع، ليس هناك ثمة تعريف موحد للفقر في كل الثقافات، بل قد لا تعتبر كل الثقافات الفقر عيباً. فالفقر لم يكن ولفترة طويلة من الزمان، وفى العديد من حضارات العالم نقيض الغنى، خاصة وأن هناك الفقر الاختياري:

أي أولئك البشر الذين رفضوا زخرف الحياة والمظهر، وانطلقوا يسبحون في ملكوت الله ـ المتصوفة على سبيل المثال ـ.

وحديثاً ومع اتساع الاقتصاد التجاري اكتسب الفقر صفته الاقتصادية، وأصبح الفقير هو من ينقصه المال والممتلكات التي يحوزها الغنى، فيصير الفقر عيباً، وبعدئذ يصير مرضاً يذل من يصاب به ويجب علاجه.

وقد حدد بعض الباحثين ثلاثة أبعاد لمفهوم الفقر؛ وهى:

البعد الأول: الماديات؛ وهى تلك الأشياء التي نعتبر نقصها فقراً.

البعد الثاني: إدراك المرء لحالته؛ فالمرء يعد فقيراً فقط عندما يحس بوجود نقص في إحدى تلك الماديات أو كلها ـ أو كما يقولون الملك من لم ير الملك، أي أن الإنسان لا يشعر بفقد الشيء إلا إذا أدركه وعرفه حق المعرفة، فلن يشعر الإنسان بقلة ما يملكه إلا إذا رأى الكثير عند غيره، وطالما أنه لا يرى تلك الحقيقة فهو غنى يملك كل شيء في مدار معرفته !، وفى ظل ما نعيشه الآن من إعلام ودعاية ملأت السمع والبصر عن مغريات الحياة، أصبح الفقراء على علم بفقرهم، وبأنهم لا يملكون شيئاً مما يملكه غيرهم من البشر المعنيين بتلك الدعاية، كإعلانات القصور والشقق الفاخرة، والمنتجعات السياحية، والسيارات الفارهة، وهى ليست موجهة إلى سكان غير سكان الأرض، معنى ذلك أن في أوطانهم من يملك ثمن هذه الأشياء، بل أن هناك إقبال على شرائها، فكيف يقتنع الفقير أن بلده فقيراً وأن هذا هو حال الجميع ـ !!.

البعد الثالث: كيف يرى الآخرون الفقير، حيث قد يختلف إدراك الفقير لحاله حسب رؤية الآخرين له، ويترتب على هذا الإدراك رد فعل الآخر تجاه الفقير من تقديم صدقة أو مساعدة، أو حتى عدم التدخل نهائياً.

وعندما تتكامل هذه الأبعاد تكاملاً كلياً أو جزئياً، يتبلور معنى الفقر في صورة تقريبية، قابلة للزيادة أو النقصان، لذلك تفرعت مفاهيم الفقر وتنوعت، ونرى أن أقربها إلى معنى الفقر هو : تدنى الدخل بشكل تتحقق معه حالة من الحرمان في إشباع المطالب الضرورية لحاجات الحدث، كالغذاء الكافي الصحي والمناسب، والمسكن الصحي، وإشباع حاجات البدن، والوقاية العلاجية، واحتياجات التعليم، إلى غير ذلك من الاحتياجات الأساسية التي تعرقل النمو والتربية السليمة للصغير، ويذهب (كتيليه Quetelet) إلى أن الاعتبار الهام في دخل الإنسان ليس هو مدى ملائمة هذا الدخل لمتطلباته وحاجاته الأساسية فقط، بل هو مدى الإحساس بالقناعة والرضا والشعور بالأمن والإشباع، فالفقر مسألة نسبية تتفاوت بين الأفراد والشعوب، ولا يعنى اتسام فرد أو جماعة أو مجتمع بالفقر، أن الجريمة تتفشى بالضرورة بينهم، فالعلاقة بين الجريمة والفقر هي في اغلب الأحوال علاقة غير مباشرة، وبعبارة أخرى أن الفقر قلما يكون هو العامل الأساسي، بل هو مجرد عامل مساعد للتكوين الإجرامي لدى البعض ممن لهم استعداد للانحراف، أما الفقير الصالح فلا يقبل على الجريمة مهما اشتدت وطأة العوز وأسباب الفقر ونتائجه.

ورغم ذلك، نرى أنه لا يمكن تهميش دور الفقر في ارتكاب الجرائم واعتباره مجرد عامل مساعد، خاصة وأن الإنسان المعاصر يمر بحالة من التغريب عن قيمه وتقاليد مجتمعه، والأخطر من ذلك عن تعاليم دينه، نتيجة فوضى الفتاوى والاختلافات بين الفقهاء، وبين مدعى الفقه، وما يواكبها من تعصب للرأي مما جعل الناس خاصة الشباب في حالة من البلبلة جعلتهم يبتعدون عن الدين وتعاليمه، بالإضافة إلى التنشئة السيئة الناتجة عن الفقر، ولا شك أن تربية الناشئ على الاحتياج والعوز نتيجة فقر الأسرة، والذي يعد معوقاً أمام تحقيق رغباته وإشباع احتياجاته الأساسية، يجعل منه إنساناً ناقماً حاقداً على الجميع؛ الفقراء والأغنياء على حدٍ سِواء، مما يؤهله لارتكاب الجريمة، وكم من الجرائم التي سمعنا

أو قرأنا عنها كانت وليدة الصدفة، أي أنها غير مرتبة من قبل مرتكبيها، ولأن الإنسان ليس مجرماً بطبعه، فعلى المجتمع بكل فئاته أدوار ومسئوليات في سبيل القضاء على كل ما يشجع على الانحراف وارتكاب الجرائم، ويأتى القضاء على الفقر على رأس تلك الأولويات والمسئوليات، حيث أن دور الفقر في ارتكاب الجرائم لا يبدأ عند حدوث الجريمة كما يعتقد البعض، بل هو دور أساسي يبدأ من التنشئة، ويستمر حتى تتوفر الظروف المهيأة لارتكابها.

مفهوم الفقر في الإسلام:

ينظر الإسلام للفقر على أنه آفة يجب محاربتها بكل الطرق، ومرض مجتمعي يجب علاجه، وذلك لما له من آثار قد تدفع المجتمع إلى مصائب وكوارث أخرى لا تقل عن الفقر شدة وقسوة.

لذلك ليس من المقبول النظر إلى الفقر على أنه أمر حتمي وقضاء الله الذي يجب علينا التسليم به، والركون إليه كجزء من مفهوم خاطئ عن الرضا، فالرضا هو قبول الواقع كما قدره المولى عز وجل دون تدخل من البشر، كأن تكون موارد الدولة قليلة بالفعل، لا تكفى إلا حد الكفاف، وهنا يكون الفقر على الجميع، أما إذا كان الفقر يقف وراءه سوء استغلال للموارد، أو ظلم في توزيع الدخول والثروة في المجتمع، فالرضا هنا ليس له مكان، والصمت إنما يعبر عن خنوع للظلم، وترك الحقوق لمن ينهبها، وفى النهاية نجد أن سلوك الرضا الذي انتهجناه هو في حقيقته ذنب عظيم سوف يحاسبنا عنه المولى عز وجل !.

ومن العجيب أننا نقر الفقر كأنه قدر محتوم، لا ينبغي الفرار منه، وفى نفس الوقت نجد أن الشريعة الإسلامية تأمرنا بإعمار الأرض، وتحقيق انتظام سيرها كما أراد الله لها أن تكون، كما أمرتنا بالعمل، والإنفاق في سبيل الله بكافة الصور التي قررها الشرع كالزكاة، والصدقة، ومساعدة المحتاجين، ولا ندرى كيف تتحقق هذه الأوامر في ظل مفهومنا الخاطئ عن الفقر، ولنا أن نتخيل إذا كنا كلنا فقراء فمن

سيعمل عند من؟، وإذا كنا جميعاً فقراء فمن أين لنا بإخراج الزكاة والصدقات وغير ذلك من أوجه الإنفاق؟.

وإن كنا نعطى العذر لبعض أصحاب هذا المفهوم الخاطئ عن الفقر حيث عاشوا في فترات زمنية صور فيها الساسة.. الفقر على أنه طوق النجاة من آفات المجتمع وأمراضه !، فقد استخدم بعض الولاة ما يملكونه من وسائل دعاية وعلى رأسها السينما في إقرار هذا المفهوم الخاطئ، وقاموا بربط الغنى بالأمراض الفتاكة، وانحراف الزوجات، وانجراف الأبناء إلى الإدمان، وفعل الموبقات، وقد صدق البسطاء حينها هذه الادعاءات، رغبة منهم في إيهام أنفسهم بأنهم في نعمة لا تضاهيها أي نعمة، ولم يلاحظوا أن من يأمرونهم بهذا الاعتقاد يعيشون في القصور، ينعمون بثروات هي في حقيقتها ثروات الشعب، وأيضاً من منطلق مفهوم - الملك من لم يرى الملك -، أما الآن فلا عذر لهؤلاء في ظل الوعي الديني والدنيوي نتيجة ما يعرف بعصر السماوات المفتوحة، وانتشار الفضائيات، والإنترنت، وغير ذلك من وسائل الإعلام.

لقد بلور الإسلام أهمية المال في إقامة الدين والدنيا، فهو أساس القوة، ومن الأمور التي فطر الإنسان على حبها، قال تعالى:

﴿ زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلْبَنِينَ وَٱلْقَنَٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ مِنَ ٱلذَّهَبِ وَٱلْفِضَّةِ وَٱلْخَيْلِ ٱلْمُسَوَّمَةِ وَٱلْأَنْعَٰمِ وَٱلْحَرْثِ ۗ ذَٰلِكَ مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلْمَـَٔابِ ﴿١٤﴾ ﴾[1].

وفي هذه الآية يخبر تعالي عما زين للناس في هذه الحياة الدنيا من أنواع الملاذ من النساء والبنين، وحب المال كذلك، تارة يكون للفخر والخيلاء والتكبر على الضعفاء والتجبر على الفقراء فهذا مذموم، وتارة يكون للنفقة في القربات وصلة

(1) سورة آل عمران، آية: 14

الأرحام ووجوه البر والطاعات فهذا ممدوح محمود شرعاً، وفي قوله «ذلك متاع الحياة الدنيا» أي زهرة الحياة الدنيا وزينتها الفانية الزائلة.

ومن الآيات التي تدل أيضاً على دافع التملك، قوله تعالى:

﴿وَتُحِبُّونَ ٱلْمَالَ حُبًّا جَمًّا ﴿٢٠﴾﴾[1]

وقوله تعالى:

﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَٱلْبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا ﴿٤٦﴾﴾[2].

ومن هذا يتضح لنا أن دافع التملك من الدوافع التي يسعى الإنسان فيها إلى تحقيق المتعة لنفسه، وللتنشئة الاجتماعية أكبر الأثر في هذا الدافع، يضاف إلى ذلك البيئة المحيطة وطبيعة العصر الذي يعيش فيه الإنسان، فعصر الرسول ﷺ يختلف عن العصر الحالي، والذي يعج بالمادية وحب التملك، وقد زاد الأمر لدرجة الشذوذ في سلوك الإنسان نحو التملك، وهنا تبرز أهمية الرجوع إلى الدين، وإلى دستوره الأول الصادق المنزه عن الخطأ والهوى - القرآن الكريم -، والذي تحدث فيه المولى عز وجل عن النفس البشرية بما فيها من دوافع فطرية/ فسيولوجية، ودوافع مكتسبة/ نفسية واجتماعية، تواجدها يتطلب الاعتماد على الدوافع الفطرية، ثم تهذيب السلوك الإنساني الناتج عن تلك الدوافع.

ومن أجل إشباع تلك الغريزة قدم الإسلام للإنسان الوسائل اللازمة للنجاة من الفقر، ويأتي العمل على رأس هذه الوسائل، وقد حث عليه الإسلام لما فيه من خير للفرد وللمجتمع بإعمار الأرض عن طريق الاستثمار الجيد للموارد التي أنعم

---

(1) سورة الفجر، آية: 20.

(2) سورة الكهف، آية: 46.

بها المولى عز وجل على الأرض، وقد قرن الإسلام العمل بالعبادة، واعتبر العمل والسعي من الصدقات، كما حث على المهن والحرف النافعة للمجتمع كالتجارة؛ والتي اشتغل بها الرسول الكريم ﷺ، والزراعة، وكافة الحرف والصناعات كالحدادة، والنجارة، ورعى الغنم، وهى حرف وصناعات سبقنا إليها الأنبياء والرسل عليهم السلام كقدوة لنا، وترسيخ لقيمة العمل في نفوس البشر من بعدهم.

وجدير بالذكر؛ أن الإسلام لا يقر الثروات أو الملكيات الغير مشروعة، والتي جاءت عن طريق غير العمل الشريف الذي ترتضيه الشريعة، كالرشوة، أو القمار، أو الربا، أو التجارة في الخمر، وغير ذلك من الأنشطة المحرمة شرعاً. كما حرم الإسلام التسول والشحاذة والنصب وأكل مال الناس بالباطل، وفى المقابل نهى الإسلام أيضاً عن التصدق على غير المحتاجين، وكل ذلك تدعيماً للعمل وقيمته.

وفى سبيل ذلك أيضاً جعل الإسلام على الدولة ممثلة في ولى الأمر توفير فرص العمل لمن لا عمل له، وتحديد الأجور الكافية لسد حاجات الإنسان أو ما يعرف بحد الكفاية، سواء في القطاع الذي تشرف عليه الحكومة أو القطاع الخاص، ولا يمكن إهمال دورها في تدريب وتأهيل من هم في سن العمل مهنياً حسب تخصصاتهم، بالإضافة إلى التدريب التحويلي حسب حاجة الدولة من المهن والنشاطات المختلفة.

وتأتى صعوبة تعريف الفقر من كونه شئ نسبى في المجتمع، فالمحروم من شيء ما، هو فقير بالنسبة لمن يملكه، والتفاوت في الرزق هو من السُنن الآلهية، ليكون الناس جميعاً في خدمة بعضهم البعض، فلو كل الناس امتلكوا نفس الأشياء، لن يعمل أحد عند أحد، مثل أن يمتلك الجميع المال بنفس القدر، فمن منهم سيسخر الآخر لمساعدته، وهذا هو معنى السخرة؛ أي التعاون وليس الاستعباد، حتى يستقيم الكون، ويعيش المجتمع في راحة وطمأنينة بعيداً عن منغصات الحياة المعتادة، فلكل منا قدرات معينة يفتقدها غيره من الناس الذين يلجأون إليه للاستفادة بهذه

القدرات في تسيير حياتهم، مما يأخذنا إلى نظرة المجتمع السيئة لبعض المهن، مثل عامل النظافة، وعامل الصرف الصحي (السباك)، وغير ذلك من المهن، والتي لولا وجودها لكان للكون شكل آخر غاية في السوء والقذارة، ولنا أن نتخيل بيوتنا الفخمة، أو المتواضعة على حدٍ سواء، وقد امتلأت بالقاذورات، ومياه الصرف الصحي، تلك الحياة التي لا يمكن تحملها حتى ولو امتلكنا كنوز الأرض، فليست هناك مهنة سيئة وأخرى جيدة، لذلك على المجتمعات العربية والإسلامية أن تغير نظرتها للعديد من المهن المهمة، وأن تضعها موضع الاحترام والتقدير، خاصة وأن نظرتهم تلك لا تتفق ومبادئ الإسلام التي تنظر للإنسان وما بداخله من تقوى وصلاح، وليس على أساس ما يملكه من مال أو مكانة، كما أن لهذه النظرة السيئة خطورة غير مباشرة على وضع الناس المادي، وعلى الفقراء بصفة خاصة تتمثل في أنها قد تؤدى بمن يعملون بتلك المهن إلى الهرب منها ومن نظرة المجتمع لهم، مما يؤدى إلى قلة العاملين بها، ومن ثم كثرة الطلب عليهم، وارتفاع أجورهم، وأدواتهم مما يمثل عبئاً إضافياً على الفقير المحمل بأعباء كثيرة تزيده فقراً على فقر.

وتجدر الإشارة إلى أنه في مقابل نسبية الفقر بين الناس، هناك تعريف يكاد يكون مطلقاً وهو: عدم تمكن الفرد من الوفاء بالتزاماته تجاه نفسه وأسرته، أي عدم تمكنه من إشباع حاجاته الإنسانية. وحسب النظرة الدينية العجز عن تحقيق حد الكفاف ـ أي الحاجات الأساسية الضرورية لبقاء حياة الإنسان ـ، هذه هي المرحلة الأولى من حاجات الإنسان التي يسعى إلى إشباعها، وتتمثل المرحلة الثانية في حاجات الإنسان الزائدة عن الضروريات، أو ما يطلق عليها البعض اسم ـ الكماليات ـ، وتعرف بحد الكفاية، وتتشكل هذه الاحتياجات حسب ظروف المجتمع الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية أيضاً، فنظام الحكم في أي بلد هو الذي يشكل ملامح معيشة الأفراد فيه، فالنظام الاشتراكي يختلف عن النظام الرأسمالي وهكذا، وتتشكل أيضاً في كل نظام سياسي داخل المجتمع الواحد حسب طبيعة كل فترة.

وعلى هذا فإن حاجات الإنسان تختلف في تحديدها باختلاف الزمان والمكان، وهذا الاختلاف لا يخص الكماليات فقط، بل يبدأ من الطعام والشراب والمسكن والملبس وغير ذلك من الضروريات، التي تختلف طبيعتها من وقت لآخر، ومن جيل لجيل.

وهذا ما عبر عنه القرآن الكريم حينما عبر عن الفقر بأنه: الحاجة لضروريات الحياة، وأيضاً بمعنى الحاجة إلى المولى عز وجل في الكثير من الآيات، منها على سبيل المثال لا الحصر، قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ﴾.

أسباب الفقر:

يُرجِع البعض الفقر إلى قلة الموارد المتاحة للناس، وهذا خطأ شائع:

أولاً: من الناحية الدينية لأن الله سبحانه وتعالى أتاح للبشر جميعاً الموارد التي تكفيهم، وتجعلهم في غنى حتى يرث الله الأرض ومن عليها، فلا مكان هنا إلى الادعاء بأن الموارد قليلة.

ثانياً: من الناحية الاقتصادية يمكن أن نُرجِع الفقر إلى أكثر من سبب:

1- سوء استغلال الموارد التي أتاحها المولى عز وجل للإنسان على وجه الأرض.

2- عدم الاهتمام بتنمية الموارد والثروات التي تنعم بها الدول، بما يعادل ويوازن بينها وبين السلوك الاستهلاكي الذي اعتادت عليه أغلب دول العالم.

3- استنزاف الدول الكبرى لثروات الدول الضعيفة، والتي مازالت تعيش في حالة من التأخر الحضاري.

4- الانفصال بين الدول بحدود جغرافية أقرت حق كل دولة في ما تملكه من ثروات طبيعية دون غيرها من الدول.

وهذا قد يكون مقبولاً إذا كان الأمر يتعلق بما صنعته تلك الدول، أو ما قدمته

من إنتاج، لكن من غير المعقول أن تعتبر تلك الدول الثروات الطبيعية حكراً عليها دون غيرها، بل المعقول أن تقدم جزءاً من مواردها للدول الفقيرة التي حرمت منها، ولا نقصد بذلك التدخل في شئون كل دولة، وإلغاء الحدود خاصة في هذا الوقت الذي يموج بالأطماع والنوايا الخبيثة، ولا هي جزءاً من الاشتراكية المادية القائمة على نهب ثروات الأغنياء دون وجه حق وإعطائها إلى الفقراء، ولكن نقصد عالمية الثروات انطلاقاً من عالمية الأرض التي خلقها المولى عز وجل للناس جميعاً، أي أن يكون العطاء نابعاً من إنسانية البشر، فهم شركاء في الأرض بما فيها وما عليها من موارد وثروات.

أيضاً هناك من يُرجِع الفقر إلى تخلف الدول الفقيرة، ويعتبر أن الثروة والغنى هي نتائج لا مقدمات، وأن معظم الشعوب تملك من الثروات الطبيعية ما هو شبه متساوٍ، وأن الداء لا يكمن في الفقر والغنى، وإنما يكمن في عدم العمل المسبب للفقر، أو في النشاط المسبب للغنى.

إن واحدة من نقاط البداية السليمة أن نؤمن بأننا فقراء لأننا متخلفون، وأننا فقراء لأننا لا نعمل فإن عملنا أقل القليل، وفى ظل مناخ عمل اختلت فيه التوازنات وشاع شعور داهم بالحقوق، وتلاشى الشعور اللازم بالواجبات واستفحلت شعارات الدهماء والغوغاء الذين لا يجيدون إلاّ الأقوال فإن جاء وقت الأفعال كانوا أطفالاً؛ بل و أسوأ حالاً من الأطفال، وحتى تأتى هذه اللحظة، وحتى تواتينا الشجاعة لأن نواجه النفس لسبب واحد لا غيره؛ وهو كوننا أقمنا غابة من التشريعات في كل مجالات الإنتاج والصناعة والزراعة لا تسمح بالإبداع، ولا تسمح بالإنتاج، ولا تسمح باستخراج الجانب الفعال من النفس البشرية، ولا تسمح باكتشاف المواهب، ولا تسمح إلا بتكوين جيوش من أشباه المتعلمين وأثمان المثقفين وأرباع الخبراء في كل مجال. حتى نصل إلى تلك اللحظة التي نكون فيها أدنى ما نكون لدون كيشوت الذي كان يبارز الهواء بسيف من خشب

مما سبق؛ يمكن لنا أن نجمل أسباب الفقر في النقاط التالية:

1- الابتعاد عن تعاليم الإسلام فيما يتعلق بمحاربة الفقر، وتقصير أولى الأمر في الدول الإسلامية في الأخذ بما أقره الإسلام من تدابير وسياسات اقتصادية.

2- غياب العدالة فيما يتعلق بتوزيع الثروات داخل المجتمع.

3- الفساد الأخلاقي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وغير ذلك من أنواع الفساد، والتي انتشرت في ربوع العالم الحديث.

4- عدم قيام الأغنياء بدورهم تجاه المجتمع كما يجب.

5- الظلم بين الناس، بأكل أموال بعضهم البعض بالباطل كالربا مثلاً.

6- الحروب بين بعض دول العالم، ولأن العالم الآن قرية صغيرة، باتت أغلب الدول في حالة حرب، إما عسكرياً، أو مالياً، أو سياسياً، أو ثقافياً...

7- تخلف بعض الدول علمياً وتكنولوجياً واقتصادياً.

8- سوء استخدام الموارد المادية والبشرية المتاحة.

9- التقليد الأعمى للغرب، والأخذ بنظريات اقتصادية لا تتناسب مع طبيعة المجتمع.

10- الإمبريالية الغربية، والسعي الدؤوب للسيطرة على مقدرات الشعوب الفقيرة.

11- التطبيق السيئ للنظام العالمي الجديد (العولمة).

12- الإهمال في تنمية الاقتصاد القومي.

13- الفشل في تكوين تحالفات اقتصادية بين الدول الفقيرة.

14- إهمال الأغنياء للفقراء داخل المجتمع الواحد.

15- سوء الأنظمة التعليمية، وقيامها على التلقين والحفظ، دون تشجيع على الابتكار والإبداع.

16- ارتفاع الأسعار المبالغ فيه نتيجة الاحتكار، وغياب رقابة الدولة على السوق.

بالإضافة إلى الأسباب التي تتعلق بالفرد نفسه مثل الإهمال في العمل، والامتناع عنه، والتقصير في رفع مهاراته العلمية والعملية، والارتكان إلى الوضع دون محاولة التغيير إلى الأفضل، انطلاقاً من ثقافة المجتمع الذي يعيش فيه، متأثراً بالعادات والتقاليد، والمفاهيم الخاطئة عن التدين.

أسباب الفقر من وجهة نظر الإسلام:

لقد قدر الله سبحانه وتعالى لكل إنسان رزقه، والإنسان مأمور بالسعي للوصول إلى ما قدره المولى عز وجل له من رزق، فضمان الرزق لا يعنى أبداً أن يتواكل الإنسان ولا يأخذ بالأسباب، ففي ذلك دمار للمجتمع الإنساني القائم على التعاون بين البشر في علاقة تكاملية تهدف إلى إعمار الأرض وليس خرابها، فمن أسباب الفقر الرئيسية:

1- مخالفة الشريعة الإسلامية فيما جاءت به من تدابير وقوانين وسياسات اقتصادية تحقق الحياة الكريمة للإنسان، وبالتالي صلاح المجتمع وبقائه. يقول المولى عز وجل: ﴿ ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٤١﴾ ﴾[1].

2- ومن وجهة النظر الدينية قد يكون الفقر ابتلاء من المولى عز وجل لبعض الناس، أو قد يكون عقاب لذنب اقترفه الإنسان، وقد يكون حماية للفرد من الفساد بسبب كثرة المال، فمن الناس من يفقرهم الله لأن الغنى يفسدهم ويطغيهم، والعكس؛ فمن الناس من يغنيهم الله لأن الفقر أيضاً يفسدهم، وهذا الأمر يرجع إلى علم الله المطلق والمسبق لما سيكون عليه الإنسان من صلاح وتقوى، أو من فساد ومعصية.

---

(1) سورة الروم، آية: 41.

3- تقصير القادرين من الناس في القيام بدورهم الديني والإنساني تجاه الفقراء في مجتمعهم، وهذا التقصير أو البخل قد نهت عنه الشريعة الإسلامية، يقول المولى عز وجل: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ۖ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ ۖ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا۟ بِهِۦ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١٨٠﴾ ﴾[1]

ويقول تعالى:

﴿ وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٤﴾ يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِى نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ ۖ هَٰذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا۟ مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ ﴿٣٥﴾ ﴾[2].

ويمكن لنا أن ندرك أسباب الفقر من خلال أوامر الشريعة ونواهيها في كل ما يتعلق بحياة الإنسان والتي تهدف إلى تحقيق الحياة الكريمة للإنسان، ومنها:

1- تحريم الاحتكار.
2- تحريم الربا.
3- تحريم القمار.
4- تحريم الزنا.
5- تحريم الرشوة.
6- تحريم الاحتفاظ بالأراضي والمنشآت دون الاستفادة منها، وهو ما يعرف بالتسقيع.
7- التوزيع العادل للدخل القومي.
8- ضمان حد الكفاية لكل إنسان.

---

(1) سورة آل عمران، آية: 180.

(2) سورة التوبة، بعض من الآية: 34، 35.

وللإسلام تصور واضح لأسباب وجود الفقر بصفة خاصة، ولأسباب المشكلات الاقتصادية بصفة عامة، ويتضح ذلك فيما يلي:

1- يقوم التصور الإسلامي للمشكلة الاقتصادية على أنها حقيقة ثابتة، وسُنة من سُنن الله الكونية، والتي صاحبت خلق الأرض وهبوط آدم عليه السلام إليها، والحكمة التي حددها القرآن هي: أن توفر الحاجات لجميع الناس سوف يؤدى إلى طغيان الإنسان وكفره.

2- أن النقص في الموارد المتاحة يوجد الحافز إلى عمران الأرض واستمرارية البشر عليها بالعمل.

3- من سُنن الله القدرية أن قدرة الموارد في كفاية الاحتياجات للناس ترتبط بمدى التزامهم بالإيمان بالله قولاً وعملاً وسلوكاً وتشريعاً.

وتبعاً لهذا التصور فقد وضع الإسلام منهجاً لمعالجة المشكلة الاقتصادية، وهو منهج يقوم على معالجة المسببات، وهذا ما يتميز به الإسلام الحنيف في مواجهة أي مشكلة، وفى توجيهه الإصلاحي عن كل التوجهات البشرية الأخرى، والتي تقوم على رفع أنقاض ما دمرناه، والتحرك تجاه الكارثة بعد وقوعها، فمجهوداتنا البشرية تسعى إلى إصلاح ما أفسدناه دون العمل على الوقاية من الفساد قبل وقوعه، فسياستنا علاجية.

أما الإسلام فيقوم على الوقاية والعلاج معاً؛ فهو يعالج مسببات المشكلة لمنع حدوثها من الأساس، وإن وقعت نتيجة بعدنا عن المنهج الإسلامي، فالإسلام يقدم الحل نابعاً من منهجه الوقائي؛ أي منع حدوث المشكلة مرة ثانية وفقاً للتصور التالي:

1- في حالة النقص في السلع تقوم الدولة بالتدخل بالمعالجة الوقتية وفق التوجيه النبوي القائم على مواجهة الظروف، فمثلا عندما واجهت المدينة نوعاً من المجاعة أدى إلى وفود أعداد من الأعراب إلى المدينة في زمن الأضحية نهى

الرسول ﷺ عن الاحتفاظ بلحومها لأكثر من ثلاثة أيام، وعندما انتهت الأزمة سمح بالادخار.

2- تنمية ما يعرف في الاقتصاد بالبنية الأساسية، والمتمثلة في استغلال واستكشاف الموارد الطبيعية و تنميتها.

3- التوجيه بالإبقاء على رأس المال، والمحافظة عليه وعدم توجيه قيمته إلى الإنفاق الاستهلاكي.

4- دراسة الظروف البيئية لمعرفة مدى الاستفادة من المعطيات المتاحة من الموارد الطبيعية بغرض توفير الاحتياجات.

5- ضرورة تدخل الدولة في حالة تعطيل وعدم استغلال الموارد الطبيعية التي سبق للدولة أن منحتها مثل ما جاء في اقطاع رسول الله ﷺ لبلال بن الحارث وتدخل عمر رضي الله عنه باستعادة ما عجز عن عمارته.

كما أن للدولة وفقاً للتوجيه النبوي التدخل في حالة العجز عن استغلال أحد عوامل الإنتاج، وهذا الحديث يمكن الاسترشاد به في تدخل الدولة في حالة توقف المصانع أو المزارع الكبيرة عن الإنتاج بسبب عجز مالكيها عن استغلالها، وذلك مراعاة لمصلحة الاقتصاد القومي.

6- الاهتمام بتنمية الثروة الحيوانية والزراعية بالتوجيه وفقاً للظروف الخاصة بالبيئة.

7- رعاية أصحاب الثروات القليلة وحمايتهم بالالتجاء إلى الدولة لإعالتهم بتوفير الظروف والتشريعات التنظيمية التي تساعدهم على استغنائهم عن الدولة.

8- التوجيه بالتنمية الحضرية والاستقرار من خلال تشجيع الاستيطان بمنح الأرض للبناء وتوجيه الناس إلى استغلالها من خلال تمليكها لمن يرغب.

أخطار الفقر على المجتمع:

إن للفقر بكل أنواعه آثار تدميرية على الفرد والمجتمع لا يمكن حصرها، لتعددها من ناحية، ولتشعبها وتداخلها مع أمراض مجتمعية أخرى يسهل ملاحظته فيها، ولكن يصعب فصله عنها، لأنه قد يكون سبباً لها، وقد يكون نتيجة، كالجهل مثلاً. فالفقر قد يكون سبباً له لعدم قدرة الفقير على الوفاء بتكاليف تعليم أبنائه، وقد يكون نتيجة لجهل الأفراد الذين لا يرغبون في التعليم بغض النظر عن فقرهم أو غناهم.

ورغم صعوبة حصر أخطار الفقر إلا أننا نستطيع أن نرى تلك الأخطار، ونشعر بها من حولنا من خلال سلوك بعض الناس الفظ، والبعيد عن كل ما أمرنا به الدين من أخلاقيات وسلوك قويم وكلمة حسنة اعتبرها الإسلام صدقة.

أيضاً من خلال الجرائم؛ وخاصة الجرائم الغريبة عن المجتمع، وغير ذلك من الشواهد التي تؤكد لنا تلازم الفقر مع اليأس والإحباط والامتناع عن العمل، كما أنه يلازم الكفر والإهمال في العبادة، كما يصيب الإنسان بالذلة وفقد الثقة بالنفس، وبالمجتمع بكل ما فيه من أدوار حيوية لاستمرار الحياة كما قدر لها أن تكون، كدور العلم، ودور الأسرة، والوطن ممثلاً في حكومته.

وقد رأينا أن نختار من بين هذه الآثار التدميرية أشدها خطورة على المجتمع ككل، ففي هذه الحالة لا تكون الآثار قاصرة على الفقراء فقط، بل تطول الأغنياء أيضاً، كما أنها لا ترتبط بمرحلة عمرية معينة، بل يفيض دمارها على الجميع، وهى من وجهة نظرنا:

1- الجرائم الجنائية

2- انهيار قيمة الانتماء للوطن، نتيجة عدم الرضا عن الحياة، ذلك الإحساس الناتج عن الفقر.

3- الفقر وتلوث البيئة.

1- ارتكاب الجرائم:

بدايةً يجب أن نوضح أن الإسلام يقرر أن الله خلق الإنسان مستعداً لأن يسعد نفسه بالخير أو يشقيها بالشر، والخير هو ما ينفعه وينفع جماعته في الدنيا

ويرضى الله عنه في الآخرة، والشر هو ما يؤذيه في حياته ويغضب الله عليه في آخرته، يقول تعالى: ﴿ وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ ﴿١٠﴾ ﴾ [1].

ويقول أيضاً: ﴿ إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴿٣﴾ ﴾[2].

والإنسان بذلك كان صالحاً بعقله وعمله ومسلكه في الحياة لدرجات القرب من الله، ولدرجات البعد عنه، وما كانت هداية الوحي إلا تقوية لجانب الخير منه وللأخذ بيده من نزعات الطغيان والهوى إلى ما قدر له من كمال في دنياه وأخراه.

كما أن رحلة الفساد في النفس هي رحلة تدريجية، تبدأ بمحاولة الفرد وضع مصالحه غير المشروعة فوق المصلحة العامة، أو المتطلبات العامة للوظيفة المنوط به أداؤها، وغالباً ما تكون البداية بتقديم بعض التنازلات الطفيفة التي سرعان ما تنمو حتى تتضخم وتتحول إلى جزء من حياته على نحو خفي وغير مشروع؛ وهكذا، ويعمل بعد ذلك على تكريس جهده لتطوير أساليب الاستخدام السيئ للقواعد والقوانين والسياسات العامة، والبحث عن الثغرات القانونية للنفاذ من خلالها، ومن المؤسف أن الكثير من الأفراد قد تأكد أنه من الصعب إنجاز أعمالهم بدون استخدام أحد صور الفساد ـ مثل الرشوة ـ، ومن الطبيعي أن يتطور الأمر بعد ذلك حيث لا تقتصر العملية على مجرد الحصول على بعض الامتيازات البسيطة ولو على حساب الغير، أو على حساب المجتمع، حتى يتحول الفعل الفاسد إلى عملية طبيعية في حياة الأفراد ـ أو ما يمكن لنا تعريفه بـ ـ ثقافة الفساد ـ، وأصبحت لها أسماء مثل الهدية والإكرامية وغير ذلك من المسميات.

---

(1) سورة البلد، آية: 10.

(2) سورة الإنسان، آية: 3.

ومن خلال دراسة أجريت على عينة من المختلسين من المال العام، تبين أن من أهم أسباب الانحراف المالي في صورة الاختلاس، الظروف العامة على مستوى المجتمع والتي قد يكون لها فاعلية في البناء الدافعي للاختلاس. هذا فضلاً عن الظروف الداخلية المرتبطة بالبناء الإداري ذاته. وبصورة عامة يمكن تصنيف أسباب الاختلاس من واقع الملفات على أساس أن هناك أسبابً عامة ترتبط **بقلة الدخل الفردي العام**، والحاجة الملحة إلى المال التي تدفع بالكثيرين للإقدام على مثل هذا السلوك.

كما أن لطبيعة الظروف العامة التي يعيشها الشخص في المجتمع أثرها الواضح على نوع تطلعاته واتجاهاتها وشدة إلحاحها عليه، وقد تبين من الدراسة أن التطلعات الاجتماعية تتمثل في رغبته تحسين وضعه بين الناس وتبلغ نسبة هذا النوع من المختلسين (17.5٪)، وهى نسبة عالية.

أيضاً هناك تطلعات اقتصادية تتمثل في رغبته تحسين دخله الشهري (65٪). أما عن المتطلبات المرتبطة بوضعه الأسرى فتتمثل في رغبته تكوين أسرة (7.5٪)، وتعليم الأبناء (42.5٪)، وتحقيق وضع اقتصادي أفضل (25٪).

ومن خلال المقترحات التي قدمتها الدراسة للحد من الاختلاس والرشوة وكل صور الفساد المالي، تبين أن رفع مستوى المعيشة يأتي على رأس هذه المقترحات

حيث أوضحت الدراسة ضرورة رفع مستوى المعيشة وجاء هذا المقترح بنسبة 20٪ من الأهمية بالنسبة لبقية المقترحات، ومنها أهمية الرقابة الإدارية والشرطة للحد من الرشوة، وذلك بنسبة (7.5 ٪)، وتطبيق القانون وتوقيع العقاب الرادع بنسبة (12.5٪)، وأحياء ضمير الأشخاص عن طريق التبصير والترشيد والتوعية بنسبة 10٪.

والحقيقة؛ أن هناك جرائم لها صلة بالفقر غير مشكوك فيها، منها التسول والتشرد، وتبديد الأشياء المحجوز عليها، والدعارة في بعض صورها، فللفقر مصاحبات

تمشى عادة في ركابه، وقد تتبعه كظله وعلى الأخص إذا استحكم البؤس أمده، فقد يحول الفقر بين الشخص ومتابعته ودراسته فإذا به ملقى في عرض الطريق يتلقفه رفقاء السوء يزينون له الشر ويدفعونه إليه، وقد ينصرف الأبوان عن رعاية أبنائهما وحسن تنشئتهم بسبب انهماكهما في تدبير أسباب الحياة لأسرتهما الكبيرة، فتقل الرعاية وتضعف الرقابة والسيطرة على هؤلاء الأولاد وتزداد احتمالات جنوحهم إلى سلوك الجريمة، فإذا انحرف البعض للجريمة في ظروف كهذه فما ينبغي أن يرد إجرامهم إلى الفقر مباشرة، بل يرد إلى ما اكتنف حياتهم من ظروف شخصية واجتماعية، بل أن مواصفات السكن المناسب للإنسان، قد يؤدى غيابها إلى الجريمة، ومن هذه المواصفات:

1- نسبة الازدحام ومدى ملائمة مساحة المسكن وعدد وحداته (غرفه) بالقياس لحجم الأسرة وعدد أفرادها.
2- تحقيقه لمبدأ الفصل في المبيت بين الأخوة والأقارب خاصة بين النوعين.
3- توفر الشروط الصحية المتعلقة بالتهوية والإضاءة والتصريف الصحي والمياه النقية والكهرباء.....
4- حالة البناء ذاته ومواصفات المواد المشيد منها.
5- موقع السكن وبعده عن وسائل المواصلات وحالة الطريق والحي الواقع فيه.
6- مدى جاذبية المسكن لإقامة واستقرار أفراد الأسرة فيه.

هذا ولا شك في أن المساكن غير الملائمة، أو التي لا تتوافر فيها كافة الشروط اللائقة للسكنى، تعتبر دافعاً للجناح ووسيلة للانحراف لما لهما من أضرار بالغة على أفراد الأسرة.

وللفقر نتائج أخرى تتمثل في حرمان الأولاد من وسائل اللعب والتسلية في المنزل مما يدفعهم إلى الخروج إلى الشوارع والأزقة والميادين فيختلطوا بصنوف مختلفة من الرفاق، منهم المنحرفين الذين يزينون لهم الشر والرذيلة، هذا فضلاً عما

قد يثار في نفوس هؤلاء الأحداث من حقد وغيره على الأغنياء وأبنائهم من المتمتعين برغد العيش، وقد يتبع ذلك نقمة على القوانين والنظام والمجتمع تكون كلها عوامل مساهمة في جناحهم ومؤدية إلى انحرافهم، أو جعلهم عرضة للاستغلال من قبل المجرمين، كما حدث لخمسين طفلاً من أطفال الشوارع حيث اكتشفت شرطة الآداب أن رجلاً في الستين من عمره ومسجل خطر يستغلهم في شبكة دعارة ويقدمهم لزبائنه من طلاب المتعة الحرام.. وأن الأطفال تتراوح أعمارهم بين 8 سنوات، و15 سنة... وأنه لا يكتفى بتدريب الأولاد على فنون الدعارة وإنما يدربهم على السرقة والنشل والتسول واستقطاب الزبائن من الشواذ، وإذا كانت المصيبة أبناء الشوارع من الصبيان كبيرة، فإن مصيبة بنات الشوارع أكبر؛ لأن البنت منذ أن تصل إلى سن الثانية عشرة تحمل وتلد.. وتعانى قسوة تجربة أن تكون أماً صغيرة عليها أن ترضى بقانون الشارع الذي يلقى بطفلها في صندوق القمامة، أو كما روت لي بعض البنات.. بوضع الطفل في حقيبة ويلقى بها في النيل، أو يلقى به على باب مسجد، أو ملجأ في أحسن الأحوال.

نضف إلى ذلك استغلال بعض دعاة الفوضى والتخريب للفقر في تحقيق أغراضهم، عن طريق استمالة الفقراء وإثارتهم للقيام بأعمال تخريبية ضد أوطانهم بهدف زعزعة الاستقرار داخلها، والاستيلاء على الحكم بشكل أو بآخر، وبنظرة سريعة على المجندين لخدمة الإرهاب، نجد أغلبهم فقراء وجدوا ضالتهم في أولئك الناس الذين أعطوهم المال، والسكن، والزوجة، وكل ما حرموا منه في الحياة، مقابل القتل والتخريب، لا سيما و أن هذه الأفعال قد صبغوها بصبغة دينية.

كما يعد الفقر المحرك الرئيسي لأغلب الثورات، خاصة في فترة النشاط الاشتراكي، حيث اعتبر كارل ماركس الحياة عبارة عن صراع بين الغنى والفقير، أو بين من يملك ومن لا يملك، لذلك فإن خطورة الفقر على المجتمعات والأنظمة السياسية من الأهمية التي تجعل أولياء الأمر أول الناس المنوط بهم رفع الفقر، حماية للسلام الاجتماعي من جهة، وحماية لأنظمتهم السياسية من جهة أخرى.

2- تأثير الفقر على الانتماء:

إن من الآثار الخطيرة للفقر، هدمه لقيمة الانتماء للوطن، وما يتبع ذلك من جرائم تهدد أمن الوطن وسلامته كالجرائم الإرهابية، وغيرها من معاول هدم كل محاولات التنمية داخل الدول الفقيرة والغنية على حدٍ سواء، والحقيقة التي يغفل عنها البعض أن الانتماء لا يولد بالشعارات، ولا ينمى بالوعود الكاذبة، وإنما هو اكتساب نتيجة احتكاك الفرد بمجتمعه، والذي يعتبر في حد ذاته منظومة متداخلة لا يمكن فصل أي من مكوناتها السياسية، أو الاجتماعية، أو الاقتصادية أو الثقافية، وغير ذلك من المكونات التي يتأثر بها الفرد رغماً عنه، فكما رأى.. سيكون، وكما كان.. سيعيش، وكما يعيش يبنى في مجتمعه أو يهدم أركانه، فغياب الانتماء بعيداً عن الكلمات الجوفاء من الخطورة التي تدفع المجتمعات دفعاً إلى ضرورة إيجاد حل سريع ونهائي لمشكلة الفقر، وأن يتوقف المجتمع كثيراً أمام جرائم يعتبرها من باب التسكين أو التخدير ظاهرة مصيرها إلى زوال، وأن ما يحدث لا يعبر إلا عن قلة مجرمة دون البحث والتنقيب عن أسباب هذا الإجرام؛ والذي يبدأ بتشويه جدران المنشآت، ووسائل المواصلات، وينتهي بقتل الأبرياء باسم الدين، أو السياسة .

لهذا يصح لنا أن نتوسع بمفهوم الانتماء، فنقول: إن كل ما يستشعر المرء الحب له يكون في نفس الوقت منتمياً إليه، كما إنه يكون غير منتم لما لا تتبأور حوله وجداناته، وبذاً فإننا نخلص مفهوم الانتماء من معنى التبعية، ويحل محله مفهوم الحب. فنحن ننتمي إلى وطننا لأن وجداننا قد تبأور حول المفهوم المتعلق به، فأحببناه أو صرنا منتمين له.

وهذا يدفعنا إلى إبراز جانب مهم من عملية الانتماء هو الجانب التجريدي. فنحن في انتماءاتنا ننحاز إلى التصورات أو المفاهيم. فالوطن ليس هذه القطعة من الأرض أو تلك، بل هو مفهوم أو تصور مجرد، وكذا يقال عن الكثير – أو عن كل ما ننتمي إليه – كالديمقراطية والمساواة أو حتى الأسرة أو المجموعة الدينية أو العرقية أو الاقتصادية أو غير ذلك.

والواقع أن الإنسان كلما صار أكثر رقياً وتحضراً، صار بالتالي أكثر قدرة على التعامل مع التصورات والمفاهيم المجردة، وبالتالي فإن انتماءاته لا تكون للأشياء والكائنات المفردة، بل تكون للكليات، أو لما ليس واقعاً في نطاق المحسوسات، فالبدائي يحس بالانتماء إلى شخص رئيس القبيلة، بينما يحس المتحضر بالانتماء إلى الصفة الرسمية التي يحملها هذا الشخص أو ذاك بحيث صار رئيساً للجمهورية أو ملكاً. فالانتماء في هذه الحالة الأخيرة ليس للشخص بل للمفهوم الذي التصق به أو أضيف إليه. فإذا ما زالت هذه الصفة الرئاسية عن رئيس الجمهورية أو الملك فإن الولاء يتلاشى، أو ينتقل إلى الشخص الجديد الذي التحقت به صفة الرئاسة أو الجلوس على العرش.

وبالنسبة للانتماء ـ إذا ما نظر إليه باعتباره مكتسباً من البيئة المحيطة بالمرء ـ فاكتسابه يتم بواسطة مجموعة كبيرة معقدة من العمليات التفاعلية فيما بين الإنسان والبيئات المحيطة به، وهناك في الواقع بيئات متباينة من حيث النوعية يتفاعل الإنسان معها وتلعب دوراً في تشكيل انتماءاته المتباينة ـ يعنينا منها البيئة الاجتماعية ـ وهى البيئة التي تتشكل من الناس وما أفرزته السلسلة الهائلة من المجتمعات البشرية من أنظمة وأعراف وقوانين ومعتقدات ومؤسسات وتراث وثقافة ونحوها، ولا يعنى ذلك إغفال دور العقل فإننا عندما نفرد موضوعاً لمدارسة العلاقة بين العقل والانتماء فإن هذا لا يعنى أننا نفصل العقل عن الوجدان ـ وهو الخامة التي تصنع منها العواطف ـ. ذلك أن العقل لا يستطيع أن ينفصل عن الوجدان، وإن كان العكس ليس صحيحاً على طول الخط. ذلك أن الوجدان يمكن أن يعتمل في طيات الشخصية في منأى عن العقل الواعي، فيعبر المرء في سلوكه الداخلي، أوفى سلوكه الخارجي عن عوامل لا شعورية بحتة لا صلة لها بالوعي ولا بالعقل المنطقي الموضوعي الذي يدرك نفسه من جهة، ويدرك ما حوله من موضوعات مطروحة أمامه ذهنياً من جهة أخرى.

إن تزايد الشعور داخل الفرد بعدم الرضا، يتبعه انخفاض متزايد أيضاً في

شعوره بالانتماء إلى وطنه، والعكس صحيح، فعلى سبيل المثال: «فإن إنتاجية الفرد تتوقف إلى حد كبير على درجة شعوره بالانتماء إلى الوطن، فالشعور القوى بالانتماء له فعل السحر في نفوس الأفراد لدرجة أنه يجعلهم مستعدين بل ومرحبين بأن يضحوا بحياتهم في سبيله، أوليس الذي يكون مستعداً ومرحباً بالتضحية بحياته في سبيل وطنه، يكون على استعداد أكثر ومرحباً أكثر ببذل كل جهد ممكن لرفعة هذا الوطن؟.

إن الشعور بعدم الرضا هو بطبيعة الحال نتيجة لكل العوامل السابقة، التي تمثل في حد ذاتها أسباباً مباشرة لانخفاض الإنتاجية القومية في تلك الدول، وفى نفس الوقت فإن الارتفاع السنوي في الأسعار بمعدلات عالية بها لا يؤدى فقط إلى تدهور مستوى معيشة معظم أفراد مجتمعاتها، وإنما أيضاً إلى تزايد مطرد في درجة سوء توزيع الدخل القومي هناك، ولا شك أن ذلك يزيد العمال والموظفين شعوراً بعدم الرضا، وبأن البلد الذي يعيشون فيه ليس وطنهم هم؛ وإنما هو وطن أصحاب المشروعات، الذين يزدادون غنى وبدرجة كبيرة مع الوقت على حساب الآخرين الذين يزدادون فقراً. فضلاً عن ارتباط ارتفاع الأسعار بالجريمة، وإن كان أثرها يعد محدوداً إلا أنه اتضح مثلاً أن كل زيادة في سعر الخبز تعقبها زيادة في نسبة بعض الجرائم خصوصاً السرقة، كما أن ارتفاع سعر بعض السلع ارتفاعاً فاحشاً يؤدى إلى كسادها، وإلى انتشار البطالة لدى منتجيها، وللبطالة أثرها بطبيعة الحال في معدلات الجريمة.

علاوةً على ذلك؛ فإن تفشى الظلم في الدول النامية بدرجة كبيرة - نتيجة عوامل عديدة، مثل التأخير في الفصل في القضايا؛ الأمر الذي يشجع الأفراد هناك على ظلم بعضهم دون خوف من رفع الدعاوى ضدهم في المحاكم ـ، وبالإضافة إلى ذلك فإن بعض الأوضاع السياسية في البلدان النامية تخلق أحياناً شعوراً لدى الغالبية الساحقة من أفراد المجتمعات هناك بأن رغباتهم وآرائهم لا تؤخذ في الاعتبار كلية، أو أنها على الأكثر تؤخذ في الاعتبار بدرجة ضئيلة حتى عند اتخاذ

أهم القرارات، أي التي تتعلق بمستقبلهم ومستقبل بلادهم، أي أنهم لا يشعرون نتيجة لتلك الأوضاع السياسية أنه ليس لهم في أمر وطنهم شيئاً، مما يزيد لديهم الشعور بعدم الرضا ويجعلهم في الوقت نفسه يصابون بجرثومة اجتماعية خطيرة ألا وهى اللامبالاة.

وبطبيعة الحال أن كل ذلك له أثره السلبي الكبير على درجة الشعور بالانتماء إلى الوطن، وبالتالي على الإنتاجية القومية.. كما يؤدى إلى زيادة الفاقد من المال العام، حيث أنه كلما انخفضت درجة الشعور بالانتماء إلى الوطن، كلما زادت الجماهير استهتاراً بالمال العام وإهمالاً له. وبطبيعة الحال فإن الفاقد في المال العام يزيد من الأثر السلبي للانخفاض في درجة الشعور بالانتماء إلى الوطن على الإنتاجية القومية في الدول النامية، حيث يؤدى غياب الانتماء إلى:

1- التسيب وعدم الانضباط.
2- الجمود و اللامبالاة.
3- قلة الدافع للعمل.
4- ضعف المبادأة والابتكار.
5- الاستغلال الوظيفي.
6- انخفاض القدرات والمهارات وانتشار ظاهرة الغياب والتمارض.
7- هجرة العقول وتسرب الكثير من العمالة الفنية الماهرة إلى الخارج.
8- الاختلاس من المال العام، وإهداره بسوء الاستخدام المتعمد، أو بالاستهلاك فيما لا ينفع.
9- إضاعة وقت العمل في أمور غير مفيدة.
10- تأخير مصالح الناس.
11- انتشار الرشوة.
12- إضاعة حقوق الدولة.
13- التخريب المتعمد في المنشآت الحكومية.

وغير ذلك من الظواهر التي يصعب حصرها والتي أثرت بشكل كبير على كفاءة أداء العمل الجماعي، وفعالية المنظمات الاقتصادية والاجتماعية بالدولة.

ويبقى السؤال: كيف ننمي الانتماء؟

لا شك أن الإجابة على هذا التساؤل تتطلب تكثيف جهود كثيرة من أجهزة الدولة في مجالات وأنشطة متعددة بالإضافة إلى جهود الأفراد أنفسهم، والتي نوجز بعضاً منها في النقاط الأساسية التالية:

أولاً: التأكيد على دور الأسرة في تربية النشء وغرس القيم التربوية الأصيلة لدى الأبناء، وتدعيم حب الانتماء للوطن.

ثانياً: ضرورة إعادة النظر في المناهج التعليمية، والتركيز على تزويد النشء منذ الطفولة بالمقومات الأساسية للمواطن الصالح.

ثالثاً: الاهتمام بالتوعية الدينية وإعداد المعلم الصالح لها، وترجمة القيم الدينية إلى مباديء للسلوك العام، ونشر الثقافة الإسلامية بعيداً عن مظاهر التعصب الديني ومحاربة الأفكار الدخيلة.

رابعاً: الاهتمام بالتوعية الثقافية والوطنية، وتطوير مناهج التربية الوطنية، وربط المناهج بواقع المجتمع المصري بإنجازاته ومشاكله، بما يخلق في نفوس أفراد المجتمع روح الانتماء.

خامساً: وضع خطة إعلامية تشترك في إعدادها جميع المؤسسات الاجتماعية والثقافية والسياسية في مصر لنشر القيم الاجتماعية والإنسانية للقضاء على العادات السيئة في المعاملات، وتنمية روح الانتماء للوطن بالدعوة إلى الحب والبذل والعطاء.

والأهم من ذلك شعور الفرد بأنه عضو مؤثر في مجتمعه؛ له قيمته ومكانته، وله تأثيره الحيوي بما يقوم به من أدوار، كما يفرض تنمية الانتماء للوطن بناء الثقة بين الحكومات وبين الشعوب، تلك الثقة التي لن تتأتى إلا بالصدق وكشف

الحقائق، والقضاء على الفساد بكل صوره، وأن تكون القيمة للأصلح، وليس للأقرب من أهل الثقة.

ويمكن أن نجمل سبل تنمية الانتماء في بعض الكلمات؛ وهى:

عندما يشعر الفرد بأن له وطن.. سينتمي إليه، ويحارب من أجل حمايته، وعندما يفقد الوطن.. سوف يبيع الأرض ومن عليها، لأنها في النهاية بالنسبة له.. مجرد أرض لا يملكها، ولا يربطه بها أي وجود ولا بأهلها أية عاطفة.

3- الفقر وتلوث البيئة:

إن أغلبية الدول الفقيرة تعتبر الحديث عن التلوث ترفاً فكرياً، ومكافحته من الكماليات غير اللازمة. وكثيراً ما حسبت التلوث ثمناً للتقدم الصناعي السريع الذي تسعى إليه، ولعل السيدة أنديرا غاندي رئيسة وزراء الهند الراحلة قد أحسنت التعبير عن سبب عدم العناية بمكافحة التلوث في البلاد الفقيرة حين قالت في مؤتمر استكهولم عام 1972: كيف يمكننا أن نتحدث إلى أولئك الذين يعيشون في قرى ومنازل هي أقرب إلى الأكواخ، عن ضرورة حماية الهواء والمحيطات والأنهار، في حين أن حياتهم بحد ذاتها في الأصل موبوءة. إن البيئة لا يمكن تحسينها في ظل الفقر.

وزعم مندوب الاكوادور في نفس المؤتمر: أن تدهور البيئة يأتي من عدم التنمية، وليس من آثار التنمية. وحذر مندوب زامبيا من التضحية بالحاجات الملحة للدول النامية من أجل الاهتمام المتطاير في أجوار الدول الصناعية.

وسيظل عالم يستوطنه الفقر عرضه للأزمات البيئية، فالفقر في حد ذاته يلوث البيئة والفقراء ـ على كثرتهم ـ لهم من الطقوس والأنشطة ما يلوث البيئة، ويستنزف الموارد الطبيعية ويخمد أنفاس التنمية، أو على الأقل يعكس اتجاهاً بقلة مردودها مقارنة بارتفاع تكاليفها ولذا نستطيع القول: أن محاربة الفقر العالمي هو في الوقت نفسه محاربة للتلوث البيئي.

ولاشك أن تقسيم العالم إلى شمال غنى وجنوب فقير، أو إلى غرب متقدم وشرق- ليس كله - متخلف لدليل على اتساع نطاق الفقر العالمي. وبصفة عامة يمكن القول أن الفقر يستوطن العالم النامي، وهو الضيف غير المرغوب في وجوده على موائد سكان هذه البلاد، كما أنه يشاطرهم في مواصلاتهم وأنظمتهم الصحية والتعليمية، ويكبل أنظمتهم الاقتصادية بسلاسل الضعف والركود.

والسؤال الآن: هل من سبيل لمحاربة الفقر العالمي؟؟ وهل المطالبة بإنشاء نظام اقتصادي عالمي جديد يتم بمقتضاه توزيع المزايا الاقتصادية بين سكان العالم يستطيع توجيه ضربات مؤثرة للفقر؟؟

إن هناك تفاوتاً رهيباً في توزيع المزايا الاقتصادية بين سكان العالم فأكثر من ثلثي البشرية لا يحصلون إلا على أقل من ثلث الإنتاج العالمي، في حين الثلث الباقي من البشر يستأثر بأكثر من ثلثي الإنتاج العالمي، ولذا تراكمت الثروة عند البعض، واستوطن الفقر بلاد البعض الآخر.

إلا أن العلاقات الحاكمة للتعاملات بين العالم المتقدم والعالم النامي ليست في ظل الظروف الحالية من عالمية التلوث متميزة دوماً بالرشادة الاقتصادية، فالدول المتخلفة ليست فقط صوراً للبؤس أو أعداداً متكاثرة وأصواتاً عالية، وإنما هي فضلاً عن ذلك مصادر للمواد الأولية، وبعضها شديد الحيوية، وتسيطر على مناطق هامة من العالم.

فهي وبحق تستطيع أن تؤثر فعلياً في العلاقات الاقتصادية العالمية، ولعل أخطر هذه التغييرات والتي أذنت بتعديل في أوضاع العالم فيما لو استمرت ولم تجهض هي قرارات رفع أسعار النفط في أكتوبر 1973 في أثر حرب رمضان التي شنتها مصر وسوريا على إسرائيل، فلأول مرة وربما منذ اكتشافات «فاسكو دى جاما» تضطر الدول الصناعية على الانحناء أمام قرار اقتصادي يتخذ من الدول الفقيرة على مستوى العالم (فما بالنا لو أقفلت ينابيع النفط؟) ومن الممكن أن يتكرر مثل هذا

الأسلوب في مواد أخرى أساسية فعلى سبيل المثال تسيطر أربع دول (زامبيا- شيلى - زائير - بيرو) على أكثر من 70٪ من صادرات النحاس، كذلك تسيطر دولتان من دول العالم الثالث على ثلاثة أرباع صادرات الرصاص، وخمسة (من بينها استراليا) على أكثر من 90٪ من صادرات الألومنيوم غير المصنع، وهكذا.

وعلى ذلك؛ فإن استمرار سياسة الخنق العالمية لدول العالم النامي من خلال الأساليب الاقتصادية أحادية الميزة والعاملة لصالح دول العالم المتقدم، ليست أبداً في صالح الأمن العالمي، فمعظم الدول النامية (وخاصة دول أفريقيا، والدول اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبي) اقتصادياتها قائمة على الموارد الطبيعية، ونتيجة لافتقارها لأي موارد أخرى؛ فإنها تستهلك مواردها لتسديد ديونها ومحاولة إشباع احتياجات السكان، ومحاولة تأجيل الموت ولو إلى حين.

فالملاحظ أن هناك علاقة طردية بين المديونية والفقر، كذلك بين الفقر والتلوث البيئي، ونفس الشيء بين اقتصاديات قائمة على الموارد الطبيعية والتلوث البيئي، إنها نقاط أربع على محيط دائرة لا تعرف منها من السبب ومن النتيجة.

فمزيد من الديون؛ يؤدى إلى مزيد من الفقر، ومزيد من الفقر يؤدى إلى مزيد من التلوث، وحسبنا دليل عدم قدرة الدول الفقيرة على رفض نقل صناعات المواد الملوثة للبيئة كصناعات الأسمنت، والأسمدة، والكيماويات من الدول المتقدمة الغنية إليها تحت مسمى الاستثمار، وذلك لاحتياجها للعوائد المادية من هذا النوع من الاستثمار.

والسؤال الآن: كيف للفقراء المدينين المستنزفين لمواردهم أن يطبقوا برامج لحماية البيئة من التلوث؟.

إن ذلك ترف لا تستوعبه عقولهم، ولا تهضمه المعدات الخاوية، فهل لنا في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد أن نقترح: أن تقوم الدول والمؤسسات الدولية المانحة للديون بالنظر في موضوع يشبه (المقايضة)، وهو الالتزام بحماية البيئة مقابل الإعفاء من الديون وتتمثل تلك المقترحات فيما يلي:

1- إمكانية إلغاء الدين مقابل أنشطة بيئية تقوم بها الدول المديونة، وتمثل هذه وسيلة تمويل جديدة لصيانة البيئة.

2- إمكانية شراء ديون الدول النامية بقيم مخصومة في سوق الديون الموازية حتى لا تستهلك الدول المديونة رأسمالها الطبيعي لسداد مديونيتها.

3- والتحدي الأكبر هو إقامة نظام اقتصادي جديد يستوعب البيئة والمستقبل في قرار اقتصادي واحد، ذلك أن حق البشر الحاليين في أن يعيشوا نمط الحياة التي يعيشها سكان أمريكا الشمالية، وأوروبا الغربية - بمعدل زيادة خمس مرات في استهلاك الموارد -.

4- قد يكون أمراً ضرورياً، وقد يكون من المطلوب أن يعيش الناس المتوقع وجودهم عام 2050 كما يعيش سكان أوروبا الغربية بمعدل زيادة 10 مرات في استهلاك الموارد، ولتحقيق هذه الزيادة دون زيادة في التلوث ينبغي أن تتناقص الأكاسيد المتصاعدة عالياً بنسبة 90٪، كما أن الكفاية التقنية لاستخدام الموارد ينبغي أن تتحسن بنفس النسبة.